**هل نصاب جلسة المادة 49 هو العقبة لتعطيل انتخاب رئيس جديد للجمهورية؟**

18-11-2022 | 00:02 **المصدر**: "النهار"

**أمين عاطف صليبا**

منذ أشهر تكرّرت الآراء التي كنا نسمعها في محطات سابقة عند كل استحقاق لانتخاب رئيس جديد للجمهورية، مع الإشارة الى أن شرط حضور الثلثين الجلسة واستمرار هذا النصاب قد حُسِم قبل تعديل الطائف، ولا سيما في انتخابات الرؤساء (الياس سركيس/بشير الجميل/أمين الجميل/رينيه معوض/الياس الهراوي)، حيث شكَّل هذا التصرف المتواصل [5 مرات] لتطبيق قاعدة الثلثين على فترة أمتدت 13 عاماً، تثبيتاً للعرف الدستوري حول هذه المسألة، وقد تمَّ تأكيده لاحقاً في نقاشات دارت بعد الطائف على حسم هذا النصاب، وهذا بنظرنا كافٍ لحسم الجدال القائم، وأتمنى على القانونيين الذين يدلون بآرائهم في هذا المجال الكفّ عن رفض ذلك لأنهم يدركون مدى قوة العرف المستمر كمصدر من مصادر القانون!! ولا سيما أن هذا التمسّك زاد صلابة بعد الذي قاله الرئيس حسين الحسيني عند شرحه الأسباب الموجبة لهذا النصاب، بعد توصيف موقع [#رئيس الجمهورية](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%b1%d8%a6%d9%8a%d8%b3+%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%85%d9%87%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9) في مستهل المادة 49، من أنه رمز وحدة الوطن...

في مطلق الأحوال، لن أكرِّر ما سبق أن شرحته بإختصار للأسباب الموجبة لاعتماد الثلثين وذلك في مقالتي التي نُشِرت على هذه الصفحة بتاريخ 14/9/2022 بعنوان "كفى شخصنة الدستور... من مسألة النصاب الى مسألة تسلم الحكومة صلاحيات الرئيس" يومها قلت بتفسير موضوعي لماذا يجب التمسّك بنصاب الثلثين، لأنه كان باستطاعة النواب المسيحيين - (54 نائباً) مقابل (45 نائباً مسلماً) - أن ينتخبوا وفق مفهوم هذه الأغلبية المطلقة – أي 50 نائباً – رئيساً للجمهورية من دون الحاجة الى أي نائب مُسلِم!! اليوم برزت آراء تهدف الى تأييد نصاب الثلثين بالقول إنه في حال اعتماد الأغلبية المُطلقة، يترتب عن ذلك أن 64 نائباً مسيحياً أو 64 نائباً مسلماً بحاجة فقط الى نائب واحد من خارج كل منهما لانتخاب رئيس للجمهورية!!!!

هنا بنظرنا يمكن مجانبة الواقع القانوني، وبالتالي الوقوع في خطأ شرح الهدف المتكامل من نصاب 65 نائباً لانتخاب رئيس جديد - وهذا ما وقع فيه قانونيون يُشهد لهم - لأنه لو كان النصاب 65 لانتخاب رئيس هذا يعني أن نتيجة الاقتراع في حال وجود أكثر من مُرشّح، ستؤول الى فوز رئيس جديد للجمهورية بحصوله على 33 صوتاً (النصف زائداً واحداً)! وهل هذا مقبول بالمنطق قبل القانون؟ وإن كان البعض يعتبر أن 65 نائباً متفقون على اسم الرئيس العتيد، عندها يكون فوزه صحيحاً بنيله الأغلبية المطلقة! مع تقديري لهذه الآراء، أجزم بأنها ستؤدي حتماً الى الانقسام السياسي الحاد، عندما يكون 65 نائباً من الإتجاه الآخر خارج عملية الاتفاق، إذ سيبدأ الصدام من خلال الطعن بصحة انتخاب رئيس الجمهورية أمام المجلس الدستوري من قبل ثلث النواب (43 نائباً)، حيث لا يمكن للمجلس الدستوري التغاضي عن العرف الدستوري المستقر منذ عدة عقود باعتماد نصاب الثلثين، ويُقدِم على إبطال رئاسة الرئيس الجديد ودخول البلاد في نفق أزمة دستورية جديدة لا يمكن من خلالها انتخاب رئيس جديد، ويضيع الميثاق والوطن نتيجة لذلك! علينا التروي والبحث الجدي عن القواسم المشتركة للوصول الى تفاهم من خلال نصاب الثلثين لا بل النصاب الكامل للنواب، لانتخاب رئيس جديد للجمهورية، لأن كل تلك الآراء مع تقديري لأصحابها، لن توصلنا الى بر الأمان، حيث لا تُجدي تلك النظريات التي يستنبطها البعض من تفسيره للمادة 49 معطوفة على مواد أخرى في الدستور، هنا نود لفت النظر الى أن تفسير الدستور من قبل المجلس النيابي لا يمكن التعويل عليه، إن لم يكن مقروناً بإجماع قائم على الثلثين من الأعضاء – والمُحبذ إجماع كامل – إذ بذلك يكون التفسير مُتقارِباً مبدئياً مع أصول التعديل الدستوري، وإن اختزلنا دور الحكومة في هذا المجال، عندها يمكننا كدستوريين قبول هذا التفسير عند الضرورة، للخروج من الأزمات السياسية التي قد تُصيب البلد بالشلل والتوقف، لأن الفقه الدستوري حول العالم بدءاً من الولايات المتحدة الأميركية وصولاً الى أوروبا متفق على رأي واحد وهو:
"التفسير يعني تعديل الدستور"، وفق النص الفرنسي:

(Interprétation de la Constitution çela veut dire amendement) لذا نتمنى على أهل القانون العدول عن هذه الأفكار، لأنه وإن كان الدستور هو رأس الهرم القانوني وفق هرمية العلامة (هانز كلسن) لكنه يبقى قانون السياسة، ولا يمكن فصل الدورين في هذا الدستور. لذلك نُكرِّر مطالبتنا بضرورة الوصول الى قواسم مشتركة لتأمين نصاب الثلثين على الأقل، لانتخاب رئيس جديد للجمهورية لا يحسده أي كان على ما ينتظره من صِعاب جِسام لِلملمة هذا البلد، والسعي الى حل مشاكله المستعصية، التي لا يُمكِن إيجاد حلول لها إلّا بتوافق كل المكونات السياسية، لأن رئيس الجمهورية وفق صلاحياته الحالية لا قدرة له على وضع الحلول والسير بها من دون توافق سياسي معه، وأسأل في هذا المجال: ألم ينتبه الداعون الى أنتخاب رئيس جديد بنصاب 65 نائباً، أنهم سيوصلون الى الرئاسة رئيساً مُكبّلاً لن يتمكن من انتشال [#لبنان](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86) من حضيضه؟ لأنه من دون توافق داخلي لن تُقر أي قوانين تُمهِّد لهذا النهوض بوجود انقسام سياسي نصفي في البلد، وها هي القوانين الإصلاحية مُتعثرة ولم تُبصِر النور خارج [#المجلس النيابي،](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ac%d9%84%d8%b3+%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%8a%d8%a7%d8%a8%d9%8a%d8%8c) رغم ضغط [#البنك الدولي](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d9%83+%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84%d9%8a) وبعض الدول الأجنبية في هذا المجال!

لِنلتفت جميعاً الى مصلحة لبنان العليا، الذي هو بحاجة الى ترميم هيكل السلطة الأساسي، والإتيان بحكومة متماسكة يكون همّها إنقاذ الوطن وشعبه من المحنة التي دمّرت الحاضر والمستقبل، وأسأل في ختام هذه المقالة، يا تُرى أهل السلطة المتناحرون حالياً هل يشكون من صمم في الآذان؟ كي لا يأبهوا لأنين وحتى بُكاء غالبية هذا الشعب المقهور الذي أوصلهم الى مواقعهم السياسية؟!